قالت العرب

أكُلّما اغتَالَ عَبدُ السّوْءِ سَيّدَهُ أوْ خَانَهُ فَلَهُ في مصرَ تَمْهيدُ
صَارَ الخَصيّ إمَامَ الآبقينَ بِهَا فالحُرّ مُسْتَعْبَدٌ وَالعَبْدُ مَعْبُودُ
نَامَتْ نَوَاطِيرُ مِصرٍ عَنْ ثَعَالِبِها فَقَدْ بَشِمْنَ وَما تَفنى العَنَاقيدُ

المشهد
العدد 345 السنة الرابعة عشرة- الأحد 1 فبراير 2026م - 13 شعبان 1447هـ

لماذا فشلت مصر فى صناعة جائزة أدبية عربية كبرى رغم ثقلها الثقافى؟

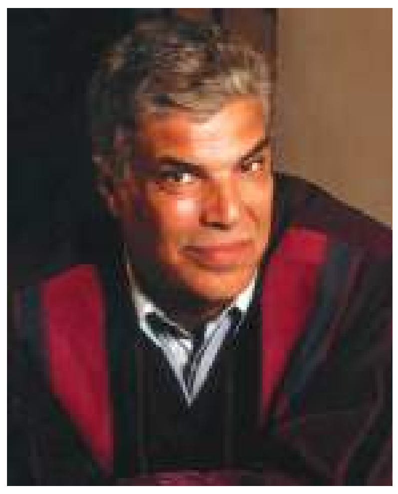

إبراهيم عبدالمجيد:

غياب الترجمة يحول الجوائز المصرية إلى حدث محلى بلا امتداد عالمي

عمار على حسن:

المال قد يصنع ضجيجًا إعلاميًا لكنه لا يصنع وعيًا ثقافيًا مستدامًا

على عطا:

لا يمكن الحديث عن جائزة أدبية مؤثرة فى ظل مناخ لا يحترم حرية التعبير

عبدالرحمن الشرقاوي:

غياب الدعاية الاحترافية أحد أسباب تراجع حضور الجوائز المصرية

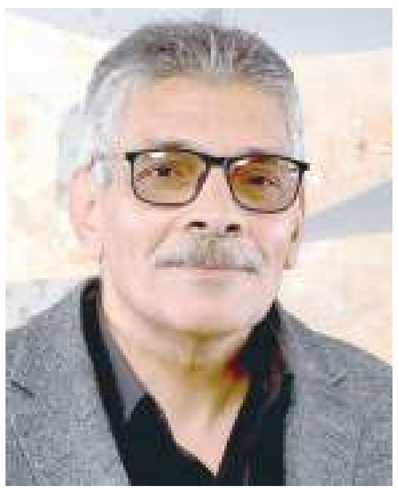

أمل سالم:

أزمة الجوائز ليست منفصلة عن أزمة الثقافة المصرية ككل

سعيد شحاتة:

الاعتراف الصادر من مؤسسة مصرية ما زال حلمًا لكثير من المثقفين العرب

على قطب:

القول إن مصر خرجت من خريطة الجوائز الكبرى طرح غير دقيق

الدولة التى صنعت الوعى الأدبى العربى الحديث، وخرجت من عباءتها أسماء كبرى فى الرواية والشعر والفكر، تبدو اليوم حاضرة بإنتاجها وغائبة بتأثير جوائزها، فى وقت باتت فيه الجوائز الأدبية أحد أهم أدوات القوة الناعمة وصناعة النفوذ الثقافي.

على مدار السنوات الأخيرة، نجحت دول عربية عدة فى تأسيس جوائز ذات ثقل مادى ورمزي، قادرة على صناعة نجومية الكاتب، وتسويق العمل الأدبى عربيًا وعالميًا، بينما ظلّت الجوائز المصرية، على كثرتها، محصورة فى نطاق محلى محدود الأثر، لا يتجاوز لحظة الإعلان أو الاحتفال الرسمي. هذا التناقض بين التاريخ الثقافى المصرى العريق والواقع الراهن للجوائز يفتح باب التساؤل حول أسباب هذا الغياب: هل يتعلق الأمر بضعف التمويل؟ أم بغياب الرؤية الثقافية؟ أم بمناخ عام لا يسمح للجائزة بأن تتحول إلى مشروع مؤسس؟

فى هذا التحقيق، تحاول «المشهد» الاقتراب من الإجابة عبر شهادات نقدية وإبداعية لعدد من أبرز الكُتّاب والمفكرين المصريين، ممن حصدوا جوائز محلية وعربية، ويمتلكون خبرة مباشرة مع آليات الجوائز وتأثيرها. شهادات تكشف وجوه الأزمة المتعددة، من غياب الترجمة والزخم الإعلامي، إلى إشكاليات حرية التعبير، واختلال البنية الثقافية الأوسع، فى محاولة لفهم لماذا لم تنجح مصر، حتى الآن، فى تأسيس جائزة أدبية عربية كبرى تليق بتاريخها الثقافي.. وتستعيد بها بعضًا من نفوذها الغائب.

التأثير المعنوي

كانت البداية مع الروائى الكبير إبراهيم عبدالمجيد الذى يرى أن تراجع قيمة الجنيه المصرى أسهم بشكل واضح فى تقليص التأثير المعنوى والمادى للجوائز المحلية. فجائزة النيل، وهى أرفع الجوائز المصرية، تبلغ قيمتها نحو ٥٠٠ ألف جنيه مصري، أى ما يعادل قرابة ١٠ آلاف دولار، فى حين تصل قيمة الجوائز العربية الكبرى إلى أكثر من ٥٠ ألف دولار، وهو ما يتجاوز مليونى جنيه مصري.

ويضيف لا يرتبط الأمر فقط بسعر الصرف، بل أيضًا بحالة الغلاء العامة التى تضرب كل مناحى الحياة الثقافية فى مصر، ما جعل الجوائز العربية أكثر جذبًا واهتمامًا لدى الكُتّاب.

يؤكد عبدالمجيد أن المشكلة الحقيقية ليست فى القيمة المادية وحدها، وإنما فى غياب بند الترجمة عن الجوائز المصرية. فالجوائز العربية الكبرى لا تكتفى بالمكافأة المالية، وتتكفل بترجمة الأعمال الفائزة أو دفع أجر المترجم، ما يمنح الكاتب فرصة للانتشار العالمي.

ويشير إلى أن الاستثناء الوحيد فى مصر هو جائزة نجيب محفوظ للرواية، التى تتولى الجامعة الأمريكية بالقاهرة ترجمة العمل الفائز بها إلى اللغة الإنجليزية. أما جوائز الدولة المصرية، فلا تقوم بترجمة أى عمل فائز، ما يحرم الأدب المصرى من الوصول إلى قارئ أجنبى أوسع.

يلفت عبدالمجيد إلى أن ضعف ميزانية وزارة الثقافة يُعد سببًا رئيسيًا لهذا القصور، لكنه يرى أن الحلول متاحة وقانونية. من بين هذه الحلول فتح باب التبرع لرجال الأعمال لدعم الترجمة، بحيث يكونون كفلاء لمشروعات نقل الأدب المصرى إلى اللغات العالمية.

ويتساءل: «تخيل لو حصلت وزارة الثقافة على مائة مليون جنيه سنويًا من التبرعات، أى ما يعادل نحو مليونى دولار، كم رواية وكتابًا يمكن ترجمته بالتعاون مع دور نشر عالمية، مع ضمان حقوق المترجمين؟».

يشير عبدالمجيد إلى أن دولًا عربية مثل السعودية وعُمان والإمارات تدعم ترجمة أعمال كتابها بشكل مؤسسي، بينما يظل الكاتب المصرى محرومًا من هذه الفرصة، إلا إذا فاز بإحدى الجوائز العربية الكبرى. وحتى فى هذه الحالة، لا يتجاوز عدد المصريين الفائزين كاتبًا أو اثنين سنويًا.

يختتم عبدالمجيد حديثه للمشهد بالتأكيد على أن مصر تزخر بعدد كبير من الكُتّاب البارعين الذين يستحقون أن تكون أعمالهم نافذة يطل منها العالم على الثقافة المصرية. مطالبًا وزارة الثقافة بأن تعمل جديًا على دعم الترجمة، سواء للفائزين بجوائزها أو لغير الفائزين، حتى لا يظل الأمل معلقًا فقط بجائزة عربية قد تأتي... أو لا تأتي.

جدل متواصل

فى خضم الجدل المتواصل حول قيمة الجوائز الأدبية العربية، يطرح المفكر والروائى عمار على حسن رؤية مختلفة، تضع التأثير الثقافى الحقيقى فى مواجهة السخاء المالى الذى بات معيارًا أساسيًا عند تقييم مكانة أى جائزة أدبية.

يرى عمار على حسن أن الدور الثقافى المؤثر لا يقتصر على تقديم جوائز كبيرة من الناحية المادية، إنما يتأسس بالأساس على ترسيخ المسار الثقافى على المستوى القاعدي، أى دعم القراءة والتأليف والترجمة والانتشار الواسع للأعمال الجيدة.

ويضرب مثالًا بسلسلة «عالم المعرفة» الصادرة فى الكويت، مؤكدًا أنها أثّرت فى الوعى العربى لعقود طويلة أكثر بكثير من أى جائزة أدبية، ويشير إلى أن مصر لعبت الدور نفسه تاريخيًا، عبر التأليف والنشر والترجمة، إضافة إلى السينما والمسرح والصحافة الثقافية، وهو دور ما زال قائمًا حتى اليوم.

ويشدد عمار على حسن على أن تراجع قيمة الجوائز المصرية ماليًا لا يعنى تراجع التأثير الثقافى لمصر، قائلًا إن السخاء المالى لا يساوى بالضرورة تأثيرًا ثقافيًا.

ويلفت إلى أن هناك جوائز عالمية مرموقة مثل جائزة جونكور الفرنسية، التى لا تتجاوز قيمتها المادية يورو واحد، لكنها تمنح العمل الفائز انتشارًا هائلًا، حيث تُطبع منه ملايين النسخ، وهو ما يمثل التأثير الحقيقى لأى جائزة.

ويضيف أن بعض الدول قد تستخدم الجوائز السخية أداة دعائية أو جزءًا من سياسات العلاقات العامة لتحسين صورتها، وهو أمر يحدث بالفعل، لكنه لا ينتج بالضرورة فعلًا ثقافيًا عميقًا أو مستدامًا.

يطرح حسن تصورًا مختلفًا لما يمكن أن تفعله مصر، مستندًا إلى قيمتها الثقافية والتاريخية. فبدلًا من السعى إلى جوائز ضخمة ماليًا، يمكن تدشين جائزة بقيمة مادية متوسطة، على أن تضمن طباعة العمل الفائز بآلاف النسخ، وتوزيعه على المكتبات العامة والمؤسسات الثقافية.

ويرى أن مثل هذه الجائزة ستتفوق على كثير من الجوائز العربية الحالية، لأنها تمنح الكاتب الذيوع والشهرة والتأثير الحقيقي، متوقعًا أن يتسابق الكُتّاب العرب لنيلها.

ولا يقتصر طرحه على الجوائز فقط، بل يدعو أيضًا إلى إطلاق سلاسل شهرية متميزة فى مصر، تُطبع بجودة عالية، وتُختار كتبها بعناية، مع فتح الباب أمام الكُتّاب العرب، بما يعيد لمصر دورها المركزى فى دعم الثقافة العربية.

وحول التحديات المالية، يؤكد عمار على حسن أن مصر تضم شخصيات قادرة على دعم أى مشروع ثقافى حقيقى إذا طرح بجدية، كما يمكن توسيع دائرة الدعم عربيًا.

يختتم عمار على حسن حديثه بالتأكيد على أن الفرصة ما زالت قائمة لإعادة بناء مشروع ثقافى مصرى مؤثر، شرط واحد فقط: أن نبدأ الآن.

حرية التعبير

يطرح الكاتب على عطا مقاربة مختلفة لمسألة الجوائز الأدبية فى مصر، معتبرًا أن أى حديث عن التأثير الثقافى الحقيقى يجب أن يبدأ من احترام حرية التعبير، باعتبارها الشرط الأول والأساسى لمنح أى جائزة أدبية وزنًا وقيمة.

يرى عطا أن مصر، بما تمتلكه من ثقل حضارى وتاريخ ثقافى عميق، قادرة على إطلاق جائزة أدبية ذات تأثير كبير، حتى لو لم تكن قيمتها المادية مرتفعة. فالقيمة الرمزية، فى رأيه، ستكون فى هذه الحالة أهم بكثير من القيمة المالية، لكنها تظل مشروطة بعنصر لا غنى عنه، هو المصداقية.

ويؤكد أن هذه المصداقية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا استندت الجائزة إلى واقع ثقافى يحترم حرية التعبير، ويكفل للكاتب حقه فى الكتابة دون قيود أو مخاوف، لأن أى جائزة تُمنح فى مناخ يفتقر إلى هذا الاحترام تفقد جزءًا كبيرًا من معناها وتأثيرها.

ولا يتوقف طرح على عطا عند حرية التعبير، بل يمتد إلى ما يصفه بالمناخ غير العادل الذى يحيط بالكاتب من الناحية المادية. قائلًا إن المشهد الثقافى المصرى يحتاج إلى بيئة تضمن للكاتب أبسط حقوقه الاقتصادية، سواء عبر دور فاعل للنقابات، أو من خلال إعادة النظر فى عقود النشر.

ويشير عطا إلى أن كثيرًا من عقود النشر لا تزال مجحفة بحق الكاتب، ليس فقط فى نسب التوزيع والمبيعات، بل حتى فيما يتعلق بالجوائز الأدبية، تشارك بعض دور النشر الكاتب فى القيمة المادية للجائزة التى يحصل عليها، رغم أنها تُمنح أساسًا لجهده الإبداعى الفردي.

ويلفت إلى مفارقة لافتة فى سوق النشر، تتمثل فى أن عددًا من دور النشر يطلب من الكاتب أصلًا مقابلًا ماديًا لنشر عمله، ثم يتنصل بعد ذلك من دفع نسبته من المبيعات، رغم تواضع هذه النسب فى الأساس. وفى بعض الحالات، لا تتضمن العقود أى نص واضح ينظم حقوق الكاتب المالية من المبيعات، ما يفتح الباب لمزيد من التجاوزات.

من وجهة نظر عطا، فإن الحديث عن جوائز أدبية مؤثرة فى مصر لا يمكن فصله عن إصلاح المناخ الثقافى ككل، بدءًا من ضمان حرية التعبير، مرورًا بحماية الحقوق المادية للكاتب، وصولًا إلى بناء علاقة أكثر عدالة وشفافية بين المبدع والناشر.

فالجائزة، فى النهاية، ليست مجرد مبلغ مالى أو احتفال سنوي، بل هى صورة لمنظومة ثقافية متكاملة، إن صلحت صلح أثرها، وإن اختلت فقدت معناها مهما بلغ حجمها.

الزخم الإعلامي

يرى د. عبدالرحمن الشرقاوي، الباحث فى الأدب المقارن والترجمة، أن واحدة من أبرز أزمات الجوائز الأدبية فى مصر تتمثل فى غياب جائزة كبرى من حيث الاسم والقيمة والتوجه العربي، مشيرًا إلى أن معظم الجوائز المصرية الحالية تظل محصورة فى الإطار المحلي، بإمكانات تمويل محدودة، وضعف واضح فى الدعاية والتقديم وجذب الجمهور.

ويؤكد الشرقاوى أن المقارنة بين الجوائز المصرية ونظيراتها العربية لا يمكن فصلها عن حجم التمويل والزخم الإعلامي، موضحًا أن الجوائز الكبرى فى العالم العربى تعتمد على تمويل ضخم للغاية، لا يقتصر على قيمة الجائزة نفسها، يمتد إلى حملات الدعاية والترويج، التى يُنفق عليها أحيانًا أكثر مما يُنفق على الجائزة ذاتها.

ويضرب الباحث مثالًا بجائزة الشيخ حمد للترجمة، مشيرًا إلى أنه التقى فى جامعة أوساكا باليابان بمندوب رسمى عن الجائزة، حضر خصيصًا للتعريف بها وبشروطها وأهدافها. ويعتبر أن هذا النوع من الحضور الدولى المنظم هو ما يضمن للجوائز العربية الانتشار والرسوخ، ويجعلها معروفة فى الأوساط الأكاديمية والثقافية العالمية، وهو ما تفتقده الجوائز المصرية إلى حد كبير.

وحول الجائزة العالمية للرواية العربية (البوكر)، يرى الشرقاوى أنها لم تُنشأ فى فراغ، بل جاءت امتدادًا لنموذج عالمى قائم بالفعل، وهو "البوكر" البريطانية، معتبرًا أنها نوع من الاستنساخ الثقافى لنموذج ناجح، ما منحها منذ البداية قوة رمزية وزخمًا دوليًا، ساعدا على ترسيخ حضورها فى المشهد الأدبى العربي.

ويربط الشرقاوى تراجع الدور المصرى فى ملف الجوائز الأدبية بتراجع عام أصاب المشهد الثقافي، لكنه يشير فى الوقت نفسه إلى تجارب سابقة تؤكد أن القيمة المادية ليست العامل الحاسم دائمًا. ويستشهد بجائزة الرواية العربية التى كانت تُمنح فى القاهرة، وأثارت جدلًا واسعًا فى إحدى دوراتها بعد رفض الروائى صنع الله إبراهيم لها، ثم قبول الروائى الطيب صالح لها فى العام التالي.

ويؤكد أن تلك الجائزة، رغم أنها لم تكن الأعلى ماديًا، نجحت فى أن تكون جائزة موجهة للعرب، وقادرة على جذب جمهور عربى مثقف، وجمعه حول القاهرة، بما منحها تأثيرًا ثقافيًا حقيقيًا.

ويخلص الشرقاوى إلى أن استعادة الدور المصرى فى مجال الجوائز الأدبية لا تتطلب فقط زيادة القيمة المالية، بل تحتاج إلى اسم كبير، وتوجه عربى واضح، وتمويل مستدام، ودعاية احترافية عابرة للحدود، تعيد لمصر قدرتها على جمع المثقفين العرب حولها، كما فعلت فى مراحل سابقة من تاريخها الثقافي.

مقاربة غير تقليدية

يدعو الشاعر والناقد أمل سالم إلى مقاربة غير تقليدية عند مناقشة أزمة الجوائز الأدبية فى مصر، متسائلًا عما إذا كان من الممكن فصل التحولات العميقة التى أصابت الثقافة المصرية عن غياب جائزة مصرية مؤسّسة ذات رؤية واضحة وتأثير ممتد. ومن وجهة نظره، فإن الفصل بين الأمرين غير ممكن، لأن ما تشهده الجوائز ليس سوى صورة لأزمة أوسع فى البنية الثقافية نفسها.

يكشف سالم أن الثقافة المصرية فى النصف الأول من القرن العشرين كانت ثقافة إنتاج حقيقى على مستويات متعددة، بدءًا من التأليف، الذى شهد آنذاك ظهور عدد كبير من الكتب والأطروحات المؤسسة، مرورًا بازدهار الكتابة الأدبية بكل أشكالها، سواء فى الإبداع أو النقد أو الدراسة، إلى جانب الفكر فى تمحوراته المختلفة، واتساع الاهتمام بمختلف المعارف الإنسانية من سياسة واقتصاد وتاريخ وغيرها.

ويؤكد سالم أن الترجمة شكّلت أحد أعمدة هذه المرحلة، حيث خرّجت مصر أعدادًا كبيرة من المترجمين الموثوقين الذين نقلوا منجز الحضارة الغربية إلى العربية، وأسهموا فى بناء وعى ثقافى عربى حديث. كما شهد النشر الجاد ازدهارًا ملحوظًا، سواء على مستوى الكتب أو المجلات الثقافية، التى لعبت دورًا محوريًا فى تشكيل الذائقة العامة.

ويستحضر فى هذا السياق تجارب مجلات رائدة مثل مجلات عبدالله النديم من "التبكيت والتنكيت" إلى "الأستاذ"، إلى جانب مجلات كبرى مثل الرسالة والثقافة، وغيرها من المنابر التى أسست لحراك فكرى وأدبى عميق. ولم يكن هذا الزخم معزولًا عن الفنون الأخرى، إذ شهد المسرح ازدهارًا حقيقيًا، وقدّمت السينما أعمالًا هادفة ذات قيمة فنية وفكرية.

فى المقابل، يشير أمل سالم إلى أن الثقافة المصرية فى الوقت الراهن تعانى من اختلالات واضحة، حيث باتت فى كثير من مظاهرها ثقافة انتحال وارتباك ومقايضة. فالتأليف، بحسب وصفه، تحوّل فى حالات عديدة إلى حرفة بلا ثقافة، وكتابة تفتقر إلى الوعى اللغوى والأدوات المعرفية، مع اندفاع نحو النشر لا يصاحبه تأهيل حقيقي.

ويرى أن سعى بعض الكُتّاب إلى الكتابة من أجل الجوائز أسهم فى تفاقم الأزمة، إذ وقعوا فى فخ التجهيل والمزايدة، وتبنّى أفكار غريبة أو رؤى موجّهة دون قناعة فكرية، مقابل المال أو الشهرة، أو كليهما.

ولا يعفى سالم دور النشر من المسئولية، معتبرًا أن ضعف آليات الفرز والاختيار أسهم فى تمييع المنتج الثقافى المصري، وأضعف حضوره لصالح منتجات ثقافية أخرى، ما انعكس سلبًا على صورة المشهد الثقافى العام، وعلى قدرة الثقافة المصرية على التأثير بوصفها قوة ناعمة.

ويطرح تساؤلًا استنكاريًا: «هل يُعقل بعد ذلك أن نناقش حال القوى الناعمة المصرية بمعزل عن هذه التحولات؟»، مؤكدًا أن أى نقاش حول الجوائز يظل ناقصًا إذا لم يُدرج ضمن سياق أوسع لإصلاح الثقافة ذاتها.

ويختتم الشاعر والناقد أمل سالم طرحه بالتأكيد على أن الضمير الثقافى الجمعى يفرض تبنّى نهج غير تقليدى لاستعادة القوة الثقافية والفكرية لمصر، نهج لا يقوم على مقارنة التجربة المصرية بتجارب دول أخرى أو التعليق عليها، لكنه ينطلق من فهم الثقافة باعتبارها استثمارًا فى الإنسانية.

ويشدد على أن الطريق يبدأ من العمل الجاد والمستقل، كلٌ فى مجاله، مستعينًا بتشبيه دال: «ليحمل كل فأسه ويذهب إلى حقله، فالشجرة الطيبة تؤتى أكلها كل حين بإذن ربها». فى هذا الإطار، تصبح الجائزة الثقافية المنشودة نتيجة طبيعية لمشروع ثقافى متكامل، لا غاية فى حد ذاتها.

حقائق غائبة

يرى الشاعر سعيد شحاتة أن النقاش الدائر حول غياب جائزة مصرية كبرى لا ينبغى أن يتجاهل حقيقة أساسية، مفادها أن مصر تمتلك بالفعل جائزة لم تنل منها أى جائزة عربية أخرى، وهى "اسم مصر" ذاته.

ويؤكد شحاتة أن كل كاتب أو باحث أو مفكر عربى يسعى، بشكل أو بآخر، إلى نيل هذه الجائزة المعنوية، سواء عبر التكريم من مؤسسة مصرية، أو المشاركة فى فعالية ثقافية تقام فى مصر، أو النشر ضمن سلسلة مصرية، معتبرًا أن هذا السعى يعكس الثقل الرمزى والثقافى لمصر فى الوعى العربي.

من هذا المنطلق، يرى شحاتة أن مصر لم تفشل فى امتلاك جائزة ذات قيمة معنوية كبيرة، بل على العكس، فقد رُسخت عبر تاريخها الطويل إيمانًا بأن قيمة الجائزة تُقاس بتأثيرها المعنوى لا بحجم مكافأتها المالية. ويشير إلى أن شهادة تقدير صادرة عن مؤسسة ثقافية مصرية قد تمثل فى كثير من الأحيان جائزة عظيمة فى حد ذاتها.

ويضيف أن غياب جائزة مالية تضاهى بعض الجوائز العربية السخية ليس عيبًا ولا دليل عجز، بل هو جزء من تقليد ثقافى يرى فى الاعتراف الرمزى قيمة لا تقل شأنًا عن المال.

ويلفت شحاتة إلى أن المشهد الثقافى المصرى لا يخلو من جوائز ذات قيمة مادية ومعنوية معتبرة، فى مقدمتها جائزة ساويرس الثقافية، التى تُعد من أبرز الجوائز الخاصة ذات التمويل الجيد، إلى جانب جائزة نجيب محفوظ التى يمنحها معرض القاهرة الدولى للكتاب والمخصصة للرواية.

كما يشير إلى جوائز أخرى مثل جائزة طه حسين وجائزة فؤاد حداد وجائزة أحمد شوقى التى تقدمها النقابة العامة لاتحاد كتاب مصر، مؤكدًا أنها جوائز كبيرة يتقدم لها أسماء بارزة من داخل مصر وخارجها، وتحظى بثقل واحترام فى الوسط الثقافي.

ورغم ذلك، يرى شحاتة أن التحدى الحقيقى يتمثل فى الحاجة إلى مزيد من الجوائز الداعمة للشباب، ومزيد من التكريمات المصحوبة بدعم مادى حقيقي، مشددًا على أن الكاتب المصرى فى أمسّ الحاجة إلى هذا النوع من الدعم، فى ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

كما يدعو إلى إطلاق جائزة كبرى فى المسرح، تُدار باحترافية وتجرد، وتفتح أبوابها أمام جميع ألوان الكتابة المسرحية العربية، معتبرًا أن مصر، بتاريخها المسرحى وريادتها الفنية، تستحق جائزة من هذا النوع.

وينهى سعيد شحاتة رؤيته بالتأكيد على أن أى جائزة مصرية، مهما كانت قيمتها المادية، تظل ذات ثقل ومكانة عربية ودولية، مستندة إلى التاريخ الثقافى لمصر ودورها المركزى فى تشكيل الوعى العربي.

طرح غير دقيق

يؤكد الروائى على قطب الحاصل على جائزة الدولة التشجيعية فى دورتها الأخيرة أن اسم مصر، كلما تردّد، ظل وسيظل مجازًا للفن الرفيع فى مختلف مجالات الإبداع، من الأدب إلى الفنون والفكر والثقافة. فمن هذه الأرض، كما يقول، نبتت أسماء سامقة شكّلت وجدان الإبداع العربي، وقدّمت أعمالًا مؤسسة ما زالت حاضرة فى الذاكرة الجمعية العربية، وتشهد على الدور الريادى لمصر فى بناء الوعى الثقافي.

ويؤكد قطب أن ما يروّجه البعض من أن مصر خرجت من مضمار المنافسة، خاصة فيما يتعلق بإطلاق جوائز كبرى فى الآداب والفنون، هو طرح غير دقيق. فالدولة المصرية، ممثلة فى وزارة الثقافة، تطلق عددًا من الجوائز المهمة، مثل جائزة النيل والجوائز التقديرية وجوائز التفوق والجوائز التشجيعية، وإن كانت مخصصة فى الأساس للمبدعين المصريين.

ويشير على قطب إلى أن المشهد لا يقتصر على جوائز الوزارة فقط، بل يمتد إلى الجوائز التى ترعاها الهيئات الثقافية المختلفة، مثل المجلس الأعلى للثقافة والهيئة العامة لقصور الثقافة ومعرض القاهرة الدولى للكتاب، إضافة إلى الجوائز التى تطلقها بعض المؤسسات الأهلية.

كما يستحضر تجربة مؤتمرات الرواية التى عُقدت على مدار دورات عدة، والتى كانت تخصص جائزة كبرى تُمنح لمبدع عربى أسهم بعطائه فى مجالى الرواية والقصة القصيرة، معتبرًا أن هذه المبادرات تؤكد حجم العناية التى توليها الدولة المصرية للإبداع والمبدعين، وأن تأثيرها ليس محدودًا كما يروّج البعض.

وحول فكرة إطلاق جائزة مصرية كبرى ذات قيمة مالية مرتفعة، يرى قطب أن الجوائز التى تعتمد على القيمة المادية بطبيعة الحال تحقق مردودًا واسعًا وزخمًا إعلاميًا كبيرًا، خاصة فى ظل المتابعة المحلية والإقليمية التى تحظى بها. ويؤكد أن المصريين حاضرون بقوة فى هذه الجوائز، سواء على مستوى المنافسة أو التحكيم، ما يعكس مكانتهم فى المشهد الثقافى العربي.

ويطرح على قطب تصورًا عمليًا لتطوير منظومة الجوائز، يتمثل فى إطلاق سلسلة من الجوائز ترعاها الدولة المصرية، على أن تعتمد على رعاة ثقافيين يسهمون فى رفع قيمتها المادية، بما يؤسس لمشروع إبداعى مستدام، ينطلق من أسس راسخة، ويضيف إلى البناء الثقافى القائم بالفعل.

ويرى أن الثقافة المصرية تمثل رصيدًا أساسيًا فى تكوين أى مبدع عربي، ما يمنح أى جائزة تحمل اسم مصر وزنًا وتأثيرًا تلقائيًا.

ويختتم على قطب حديثه بالتأكيد على أن البدايات تبدو قريبة، مشيرًا إلى ما تقوم به الدولة المصرية مؤخرًا من اهتمام متزايد بهذا الملف، وآخره الإعلان عن إطلاق جائزة كبرى تحمل اسم الأديب العالمى نجيب محفوظ، من المقرر الإعلان عنها فى شهر يناير المقبل، بالتزامن مع انعقاد معرض القاهرة الدولى للكتاب.

د.عبدالكريم الحجراوى

كيف يتسنى لنا المحافظة على هويتنا الفكرية الإسلامية؟!

د. عادل القليعي

فى ظل موجات التغريب العاتية المستمرة والمتلاحقة وفى ظل المحاولات الحثيثة لطمس معالم هويتنا الإسلامية ، أو بمعنى أدق ما تبقى من هويتنا، وفى ظل ما يسمى الحداثة والمعاصرة التى وللأسف الشديد فهمت فهما خاطئا من بعض المنسوبين لحضارتنا الإسلامية، فراحوا يرددون ويقلدون تقليدا أعمى للغرب- على الرغم أن القرآن الكريم جاءت آياته صريحة فى مسألة التقليد الأعمى يقول تعالى (وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول قالوا حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا أولو كان آباؤهم لا يعلمون شيئا ولا يهتدون)

لكن للأسف الشديد المقلدون المغتربون عن هويتهم وبيئتهم الفكرية الإسلامية ملة واحدة ، راحوا يقلدون دون روية وتفكير فوقعت الواقعة، ارتمينا فى أحضان الغرب الأوروبي، فأصبح كل منتوج يقدمونه لنا هو الصواب وهو الأدق ورحنا نقلده تقليدا أعمى.

لا أقول أننا لا نأخذ من الغرب، فالفكر الإنسانى سلسلة متصلة الحلقات، لكن نأخذ ما يتوافق معنا ونرفض الطالح الذى سيفسد علينا ديننا ويدمر قيمنا الخلقية.

نحن لا نرفض المدنية الحديثة لكن بضوابط نضعها نحن، لا أحد يمليها علينا ، ضوابط تتواءم وتتوافق مع قيمنا ومعتقداتنا وشرائعنا السماوية.

فلا عبث بثوابتنا ، لا إهدار لهويتنا.

نعم نحن لا نرفض الثورة المعلوماتية والذكاء الاصطناعى والتقدم التكنولوجي، نحن لا نرفض ما هو جديد ، وما هو مواكب لعصرنا، فلا يعقل أن ننغلق على ذواتنا بحجة المحافظة على تراثنا وهويتنا، لكن الحفاظ عليها لا يكون إلا من خلال نشر فكرنا الإسلام فى ربوع العالمين ومحاورة الآخر.

وعرض بضاعتنا أمام عقله كما نطالبه أن يعرض بضاعته علينا عبر حوار فكرى بناء.

وبعدما ضقنا ذرعا، وبعدما غلب على البحوث والرسائل العلمية القص واللصق، وأصابنا الملل، وراح الفتور والإحباط يتسلل إلى قلوبنا

وبعدما كادت الأبصار أن تزيغ والقلوب تبلغ الحناجر إذ يقيض الله لنا من يقول نحن على حق، وهويتنا الإسلامية لا يمكن أن تهوى بها الريح فى بئر سحيق.

وإذ بكتابات جادة تعيد إلينا ثقتنا فى أنفسنا.

تحقيق المخطوطات، كنا وسط فوضى البحوث التى ملأت أرفف المكتبات، كنا قد فقدنا الأمل أو قاب قوسين أو أدنى، لكن الله رحمته التى وسعت كل شئ، قالت كلمتها، نحن على حق ، إياكم واليأس.

لكن السؤال الذى لا يزال يطرح نفسه

كيف يتسنى لنا المحافظة على هويتنا الفكرية الإسلامية .؟!

تكمن الإجابة فى ما يلي، وهذه اجتهادات شخصية وقد أكون مصيبا أو مخطئا.

فإنه لن تتحقق هذه المحافظة إلا من خلال المحافظة على تراثنا الإسلامي، لكن كيف يتسنى لنا المحافظة على تراثنا الفكرى الإسلامي؟!

من خلال هذه الآليات .

أولها: دعونا نتفق على أمر مهم ألا وهو ألا نترك تراثنا موضوعا على الارفف تأكله القرضة والأكلة، ويعلوه التراب، ولا نتركه هملا، كل ما نفعله نزيد به مكتباتنا ونتغنى بمجد الأسلاف.

ثانيها: نمد أيدينا إليه ونغوص فى بطونه من أجل استخراج درره ومكنونانته، بمعنى نستخرج هذه النفائس من أجل توظيفها لخدمة واقعنا المعيش، فما أحوجنا الآن إلى هذا التراث الذى إذا ما وظف توظيفا صحيحا ستحدث انتفاضة وصحوة فكرية كبرى تفيد أمتنا الإسلامية وتضعها فى مكانها الحقيقي.

ثالثها: توظيف هذا الإرث الثقافى الكبير تكون عبر غربلة هذا الموروث واستخراج ما بداخله بما يتواءم ويتوافق مع لغة العصر، بشكل أدق مواءمة هذا الموروث مع العصر دونما إفراط أو تفريط بما يحقق الانطلاق إلى صحوة فكرية كبرى . نقاوم من خلالها سلاسل التغريب المتعددة، ونقاوم الاتجاهات المعادية لفكرنا الإسلامى والتى تحاول بسط هيمنتها عليه.

رابعها: تشجيع الدارسين وتوجيههم إلى هذا التراث ولا سيما إلى تحقيق المخطوطات وتوفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق هذا المأرب، من خلال رفع القيود عن هذه المخطوطات والسماح للدارسين بالاطلاع عليها وتصويرها، بما لا يؤدى إلى إفسادها وإهلاكها وعدم المغالاة فى أسعار طباعتها وتصويرها.

خامسها: نتمنى، وهذه مناشدة للمجلس الأعلى للجامعات، ووزارة التعليم العالي، فكما تهتمون بإنشاء جامعات معاصرة تواكب العصر، نتمنى أن تسعوا فى إنشاء وحدات ذات طابع خاص يكون عملها الاهتمام بالمخطوطات كمركز المخطوطات بدار علوم المنيا.

كما أتمنى فى كل جامعة من جامعات مصر عمل دبلومة فى تحقيق التراث وتحذو حذو دار علوم المنيا، وآداب القاهرة تشرف عليها لجان مختصة من كبار المحققين فى الجامعات المصرية ومجمع البحوث الإسلامية والمراكز البحثية.

إن الذى يقدم على تحقيق مخطوط تراثى أحسبه دارسا جادا مقدما.

ضرورة ملحة أن تكون لديه القدرة على مطابقة اللوحات مع بعضها البعض.

ضرورة ملحة أن يكون ضليعا فى قواعد اللغة العربية.

ضرورة ملحة أن يكون ملما بمنهجيات التحقيقات وضوابطه.

ومن ثم فضرورة ملحة أن يكون على علم ودراية بهذا الأمر، ففضلا عن اجتهاداته للشخصية وموهبته البحثية، ضرورة أن ننمى هذه الأمور ونصقلها بالدراسة.

سادسها: فكما نعقد مؤتمرات تتعلق بالعلوم المستحدثة كالذكاء الاصطناعى والرقمنة، لابد من عقد الندوات والمؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية التى نناقش فيها كيف نرتقى بتراثنا الإسلامي، كما أنصح ونحن مقدمون فى مصرنا على تفعيل لوائح جديدة فى جامعاتنا المصرية أن نضع مقررا يحمل عنوان تحقيق التراث.

إن هذه الآليات ليست عصية التحقق إذا ما أخذت مأخذ الجد، فإذا ما نفذت سيخرج تراثنا من حيز الوجود بالقوة إلى حيز الوجود بالفعل، سينتقل من على الأرفف إلى واقع نحياه، ينظم حياتنا.